

أسئلة امتحان مقياس نظرية الحق
طلبة السنة الأولى حقوق
السداسي الثاني سنة 2018

السؤال الأول:

- 1 - أوصى السيد إبراهيم إلى السيد إدريس ببستان.
بين الحق ونوعه وصاحبها ومصدره؟
- 2 - تعاقد السيد محمد مع السائق السيد موسى لسيارته الخاصة بأجرة ثلاثة ألف دينار جزائري شهريا
بين الحق ونوعه وصاحبها ومصدره*
- 3 - قام السيد جمال بالإعتداء بالضرب والجرح على العامل يعقوب.
 - بين الحق ونوعه وصاحبها ومن يمثله ومصدره؟

السؤال الثاني:

- تنقسم الحقوق إلى عدة أنواع بين ذلك مع ذكر مثال لكل نوع منها ؟

السؤال الثالث:

- * تكلم عن طرق الإثبات (وسائل الإثبات) ، بما لا يزيد عن ثلاثة أسطر لكل واحدة منها .

اجابة امتحان مقياس نظرية الحق
لطلبة السنة الأولى حقوق السادس الثاني سنة 2018

الجواب على السؤال الأول :

- 1 - في الوصية :** ينشأ حق للموصي له السيد إدريس على الشيء الموصى به وهو البستان – نوع الحق : حق عيني عقاري – صاحبه السيد إدريس – مصدره تصرف قانوني بارادة واحدة .
- 2 - في عقد العمل :** ينشأ حق للعامل السيد موسى في أجرته الشهرية وهو مبلغ ثلاثة ألف دينار جزائري شهريا – نوع الحق : حق شخصي – صاحبه السيد موسى – مصدره تصرف قانوني بارادتين – وينشأ حق لرب العمل السيد محمد في جهد وطاقة العامل في السيارة – نوع الحق : حق شخصي – صاحبه : السيد محمد – مصدره تصرف قانوني بارادتين .
- 3 - في الواقع المادي :** ينشأ حق لضحية العامل السيد يعقوب في التعويض عن الأضرار المادية الجسمانية التي لحقت به جراء الفعل العمدي الغير مشروع الذي قام به السيد جمال – نوع الحق : حق شخصي – صاحبه : يعقوب ويمثله يعقوب ومصدره واقعة مادية بفعل السيد جمال .
وينشأ حق للمجتمع في معاقبة السيد جمال – صاحبه المجتمع – من يمثله السيد وكيل الجمهورية ومصدره واقعة مادية .

الجواب على السؤال الثاني :

تقسم الحقوق إلى عدة أنواع وذلك على النحو التالي:
أولاً: الحقوق السياسية والحقوق المدنية

- 1 - الحقوق السياسية:** وهي الحقوق التي تنص عليها دساتير دول العالم لكل الأشخاص الذين ينتمون إليها أي من مواطنها ورعايتها الذين يحملون جنسيتها ، ويرتبطون بها ارتباطا سياسيا وإجتماعيا وجودانيا بهدف مشاركتهم ومساهمتهم في نظام الحكم وإدارة وتسخير الدولة ونموها وتطورها ، ومن بين هذه الحقوق حق الترشح وحق تقلد المناصب والوظائف العليا في إدارة وتسخير الدولة وحق حمايتهم في الخارج بإعتبارهم من رعاياها .
- 2 - الحقوق المدنية :** ويطلق عليها كذلك بحقوق الإنسان وبالحقوق العامة والحقوق الشخصية والحقوق الطبيعية ، وهي التي يتمتع بها كل إنسان في المجتمع الدولي في مختلف المجتمعات الوطنية دون النظر إلى جنسيته أو دينه أو لونه أو عرقه كحق الإنسان في الحياة وحقه في الإعتقداد وحقه في التملك وحقه في التنقل وحقه في الحرية .
- ثانياً:** الحقوق المدنية تقسم الحقوق المدنية إلى حقوق عامة وحقوق خاصة

- 1 - الحقوق العامة :** وهي الحقوق التي يتمتع بها كل إنسان بغض النظر عن هويته أي عن جنسيته مثل حق الإنسان في الحياة والسلامة الجسدية وحق صيانة العرض والشرف والإعتبار وحق التنقل وحرمة المسكن وحق صيانة الأسرار الشخصية طبقا للقانون .

- 2 - الحقوق الخاصة :** وهي الحقوق التي تقررها وتحكمها وتنظمها نصوص القانون الخاص بفروعه المختلفة للأشخاص ، باختلاف حالاتهم الشخصية أو الحالة المدنية لكل منهم على حدى ، وتبنيت لهم قانونا بمقدار ودرجات متفاوتة وغير متساوية بالضرورة وتقوم على أساس عائلية أو مالية .

ثالثاً: الحقوق الخاصة تقسم الحقوق الخاصة إلى حقوق عائلية أو أسرية وحقوق مالية .

- 1 - الحقوق العائلية أو الأسرية :** ويطلق عليها بالحقوق الغير مالية وهي الحقوق التي يقرها وتحكمها وينظمها أساسا قانون الأسرة وقانون الحالة المدنية وغيرها من القوانين الأخرى في هذاخصوص ، مثل حق الإنسان في إسمه وإسم العائلة ، حق الزوجة في النفقة والمسكن وحق الزوج في الطاعة وحق الأب على ابنه في طاعته وحق الابن على أبيه في التربية والنفقة والسكن والتعليم والرعاية الصحية والميراث وغيرها .

- 2 - الحقوق المالية:** وهي الحقوق التي يقرها وتحكمها وينظمها القانون المدني وتحميها في غالب الأحيان قواعد القانون الجنائي مثل حق الملكية وحق المديونية وحق العامل في الأجرة وحق المؤلف والحق في الإسم التجاري .
- رابعاً:** **الحقوق المالية** تقسم الحقوق المالية إلى حقوق شخصية وحقوق معنوية وحقوق عينية .

1 - الحقوق الشخصية: هي قدرة أو مكنته أو إمتياز أو سلطة يقررها القانون لشخص على شخص آخر يكون ملتزماً بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو القيام بعمل أو الإمتاع عن عمل ومثال على ذلك حق الدائن على مدينه في مبلغ الدين وحق البائع على المشتري في الثمن وحق المشتري على البائع في السلعة وحق العامل على رب العمل في الأجرة وحق رب العمل على العامل في قوة العمل وحق النادي في إمتاع لاعبه عن اللعب في نادي آخر فترة العقد .

2 - الحقوق المعنوية : الحقوق المعنوية والأدبية والذهبية هي قدرة يقررها القانون لشخص ويحميها على إنتاجه الذهني أو الفكري أو الأدبي أو الفني أو الإسم التجاري فيحتفظ صاحبه بهذا الحق ويحترم المنفعة المالية التي تعود من استغلاله مثل ذلك حق المؤلف - حق المخترع - الحق في الإسم التجاري المستعار وغيرها .

3 - الحقوق العينية : وهي قدرات ومميزات يقرها ويحكمها وينظمها القانون المدني ومن خلالها يصبح أصحابها سلطة مباشرة على شيء معين محدد ذاته ، تمكنه من التصرف فيه بحرية على شيء معين محدد ذاته تمكنه من التصرف فيه بحرية طبقاً للقانون مثل على ذلك حق الملكية والرهن ولذلك فهي تنقسم إلى حقوق عينية أصلية وحقوق عينية تبعية .

خامساً: الحقوق العينية الأصلية والحقوق العينية التبعية : تنقسم الحقوق العينية إلى حقوق عينية أصلية وحقوق عينية تبعية

1 - الحقوق العينية الأصلية : وهي الحقوق التي يقررها القانون لشخص وتكون له سلطة مباشرة عليه ويكون موجوداً ذاته دون حاجة في وجوده أو تبعيته لحق آخر كحق الملكية وحق الإرثاق وتنقسم إلى حقوق عينية منقولة وحقوق عينية عقارية .

2 - الحقوق العينية التبعية : وهي الحقوق التي يقررها القانون لشخص ولا يكون وجودها إلا بتبعيتها وإرتباطها بحق أصلي ومثال على ذلك الرهن الحيازي على منقول أو الرهن الرسمي على عقار كرهن منزل مقابل حق شخصي لدين .

سادساً: الحقوق العينية العقارية والحقوق العينية المنقولة : تنقسم الحقوق العينية إلى حقوق عينية عقارية وحقوق عينية منقولة

1 - الحقوق العينية العقارية: تتمثل هذه الحقوق في العقارات باختلاف أنواعها مثل المنازل والعمارات والأراضي والبساتين وغيرها

2- الحقوق العينية المنقولة : تتصف على الأشياء العينية التي يمكن نقلها من مكان إلى مكان آخر مثل : السيارات والحافلة والتلفار وهاتف النقال .

الجواب على السؤال الثالث :

توجد عدة طرق ووسائل لإثبات الحق أو إثبات الوفاء به أو إنقضائه تتمثل في الكتابة والإقرار وشهادة شهود واليمين والقرائن القانونية والقرائن القضائية أي حجية قوة الشيء المضى به ، والمعاينة والخبرة وتناول كل واحدة منها على النحو التالي :

1 - الكتابة: تعتبر الكتابة من أهم طرق ووسائل الإثبات في الوقت الحاضر وتنقسم إلى كتابة رسمية وكتابة عرفية .

أ - الكتابة الرسمية: وهي الكتابة التي تتم أمام موثق أو ضابط الحالة المدنية أو إدارة رسمية مختصة موضوعاً ومكاناً وزماناً، فينشأ عن هذه الكتابة ورقة رسمية في شكل عقد رسمي أو سند رسمي أو محضر رسمي يكون له حجية في إثبات الموضوع المتعلق به مثل: عقد الشركة - الفريضة - العقد الإداري - عقد الزواج

ب - الكتابة العرفية: وهي الكتابة التي تتم في المحترر بين الأشخاص في تصرفاتهم القانونية في المعاملات التي يسمح فيها القانون الكتابة لكي تكتسب الحجية في إثبات الحق الناشئ عليها مثل كتابة دين لا يتجاوز مبلغه 1000 دج .

الإقرار (الاعتراف): يعتبر الإقرار أو الإعتراف الحقيقي سيد الأدلة في الإثبات أمام القضاء ويقصد به إقرار الشخص أو إعترافه بالتصريف القانوني الذي قام به أو الواقعة المادية التي تسبب فيها المنشأ للحق المدعى به عليه ، فهو دليل قاطع في المسائل المدنية وفي المواد الجنائية يرجع إلى تقدير القاضي .

3 - شهادة شهود: يقصد بشهادة الشهود الأقوال والتصريحات التي يدللي بها الشاهد أمام المحكمة في إثبات أو نفي تصرف أو الواقعة المراد إثباتها في موضوع النزاع المطروح أمام المحكمة في الحالات التي يجوز فيها القانون الإثبات بشهادة شهود وهم نوعان شهود إثبات وشهود نفي مثل: إثبات تصرف واقعة الزواج العرفي .

4 - اليمين : هو أداء القسم أي أن يحلف الشخص بالله العظيم أن يقول كل الحق ولا شيء غير الحق أمام القضاء وإنما يعتبر باطلًا ، وينقسم إلى قسمين إلى يمين متممة ويمين حاسمة .

أ - اليمين المتممة : وهي اليمين التي يؤديها أحد أطراف القضية المطروحة أمام القضاء التي يوجهها القاضي من تقاء نفسه لأحد أطراف الخصومة بغرض إثبات إفتائه وله الأخذ بها أو عدم الأخذ بها ، والذي قدم وسائل الإثبات في موضوع النزاع لا تعتبر قاطعة الدلالة فيه وإنما تعتبر بداية الإثبات أي دليل غير كامل فيتم دليل الإثبات باليمين المتممة التي تتم النقصان في وسائل الإثبات المقدمة .

ب - اليمين الحاسمة: أطلق عليها هذا المصطلح لكونها تحسم النزاع بعد أدائها من المدعى عليه الموجه من قبل المدعى وذلك في حالة إنكار المدعى عليه للحق المدعى به عليه، فإذا حلف المدعى عليه اليمين حكم لصالحه وإذا امتنع حكم لصالح المدعى .

5 - القرائن القانونية : وهي الحالات التي ينص عليها القانون صراحة وهي التي تعفي من تقرير لصالحه عباء الإثبات ويصبح عباء الإثبات على خصميه .

6 - القرائن القضائية: ويقصد بها قوة حجية الشيء المضبوبي به وتعتبر وسيلة من وسائل الإثبات التي يستند إليها أطراف النزاع أمام القضاء في إثبات أو نفي حق من الحقوق متنازع عليه أمامهم .

7 - المعاينة : تعتبر المعاينة وسيلة من وسائل الإثبات قد يقوم بها المحضر القضائي كما قد تقوم بها المحكمة ، ويقصد بها الإنقال إلى عين المكان محل النزاع بهدف التوصل إلى معرفة الحقيقة فإذا قام بها محضر قضائي يحرر محضر معاينة بذلك سواء كان بطلب من أحد أطراف الخصومة أو بأمر من المحكمة ، وإذا قامت بها المحكمة يحرر بذلك القاضي محضر ثبت فيه إجراءات المعاينة ويوقع عليه من قبله وكاتب الضبط ويودع ملف الدعوى .

8 - الخبرة : يقصد بها تقرير الخبرة الذي يعده شخص مختص معتمد في مجال أو نشاط معين في موضوع ما بناء على طلب صاحب أحد أطراف النزاع أو بناء على حكم قضائي ، وتتقسم الخبرة إلى نوعين خبرة عادية وخبرة فنية .

أ - الخبرة العادية: يقصد بها الخبرة التي يقوم بها شخص مختص معتمد في درجة معينة فتقرير الخبرة المعد من طرفه للقاضي سلطة الأخذ به أو عدم الأخذ به دون تسبب حكمه على ذلك .

ب - الخبرة الفنية: وهي الخبرة التي يقوم بها شخص مختص اختصاصاً عميقاً وفيها في مجال أو نشاط معين في موضوع ما بناء على أمر أو حكم قضائي ، ففي الخبرة الفنية للقاضي أن يأخذ بها أو لا يأخذ بها ، وفي حالة عدم الأخذ بها يجب عليه تسبب حكمه على ذلك وإلا تعرض حكمه للإلغاء .